

لقد عرف الفساد منذ القديم فهو من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة، فهو أوسع انتشارا في الدول النامية منه في الدول المتقدمة ومن بين هذه الدول النامية نجد الجزائر.

وللفساد أنواع عديدة من بينها الفساد الإداري الذي يعد من بين القضايا والمشكلات التي لا بد من معالجتها لم له من أثار سلبية على أداء الأجهزة الإدارية، وقد انتشر هذا النوع من الفساد في الأجهزة الإدارية بالجزائر، وهذا يعود لغياب قيم المساءلة والشفافية داخلها.

كما أنه أدى تغيير دور الدولة وزيادة أعبائها إلى ضرورة العمل على الانتقال من الأسلوب المركزي إلى الأسلوب اللامركزي، وذلك بهدف تقريب الإدارة من المواطن، فالجزائر تبنت نظام الإدارة المحلية منذ القديم، وزاد الاهتمام بها خاصة بعد إقرار التعددية الحزبية، حيث أقر المشرع مجموعة من القوانين التي تنظم عمل الوحدات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، إلا أن عمل هذه الوحدات واجه العديد من العراقيل والمشاكل التي أثرت على أداء الجماعات المحلية وأضعفته ومن بين هذه المشكلات ظاهرة الفساد الإداري نتيجة انتشاره على المستوى الوطني أدى بالضرورة إلى انتشاره على المستوى المحلي.

ومن أجل مكافحة ظاهرة الفساد الإداري على مستوى الإدارة المحلية وبناء قدراتها لا بد من تبني قيم المساءلة والشفافية بدل الرقابة الوصائية والضبابية، وذلك لما لهاته القيم من أهمية في مكافحة الفساد الإداري ورفع قدرات الإدارة المحلية، وهي تشكل أهم مرتكزات الحوكمة المحلية.

أهمية الموضوع: تتمثل أهمية موضوع هذه الدراسة في:

أهمية علمية: كونه من بين أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

التعرف على مفهوم الحوكمة وما ينطوي عليه من مرتكزات مثل الشفافية والمساءلة تسمح بتحقيق التنمية، من خلال بناء قدرات الإدارة المحلية والتي بدورها تحقق متطلبات المجتمع المحلي لتكون الحوكمة أفضل نمط تسيير الإدارة المحلية.

يعتبر الفساد بأنواعه من أخطر المعوقات التي تعترض طريق بناء قدرات الإدارة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وبالتالي يعترض طريق التنمية ويسبب في تأخر الدولة، الأمر الذي يستلزم دراسته.

أهداف عملية: محاولة تشخيص واقع الحوكمة المحلية في الجزائر، والوقوف على أسباب فشل الدولة في مكافحة الفساد الإداري، لاقتراح بعض التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في :

أهداف علمية: هذه الدراسة تهدف للحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص حكمة وإدارة محلية.

أهداف عملية: هي زيادة ومساهمة في إثراء البحث العلمي ولو بشيء بسيط.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تم اختياري لهذا الموضوع لدافعين أحدهما ذاتي والآخر موضوعي:

- الجانب الذاتي يتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع، ومعيشتنا اليومية لظاهرة الفساد وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة وخاصة على المستوى المحلي لأنها الأقرب إلينا.

-الجانب الموضوعي ويتمثل في:

تنامي الحديث عن مفهوم الحوكمة المحلية في ظل الدولة الحديثة حيث تدعو إلى التسيير العقلاني والرشيد للموارد المتوفرة.

ضعف أداء الوحدات المحلية في الجزائر.

ما تشهده الدولة الجزائرية من تزايد خطر الفساد وانتشاره في كافة المجالات وخاصة في جانبه الإداري.

الإشكالية:

في ظل تبني الدول لمفهوم الحوكمة، أصبح تطوير الإدارة المحلية حتمية على المجتمعات النامية لرفع قدراتها وإصلاح نظمها، في إطار ما يعرف بالحوكمة المحلية، نتيجة أهمية هذه الأخيرة في مكافحة الفساد الإداري ورفع قدرات الإدارة المحلية والجزائر من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري وضعف قدرات الإدارة المحلية وعليه فما هو دور الحوكمة المحلية في بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

ما هو مفهوم الحوكمة المحلية؟ وما هي أهم مرتكزاتها؟

ما هو مفهوم بناء قدرات الإدارة المحلية؟ وما هو مفهوم الفساد الإداري؟

وهل الحوكمة المحلية تؤدي إلى تقليص الفساد الإداري؟

وما هو دور الحوكمة المحلية في بناء قدرات الإدارة المحلية؟

الفرضيات:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تطبيق آليات الحوكمة المحلية يؤدي إلى بناء قدرات الإدارة المحلية ويقلص الفساد داخلها.

- يرجع ضعف قدرات الإدارة المحلية إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري داخلها، وعدم التجسيد الفعلي لسياسة اللامركزية.

- تدني مستوى الاعتماد على آليات الحوكمة المحلية، أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد .

حدود الإشكالية:

إن دراسة موضوع الحوكمة المحلية في الجزائر نحوي بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد ستقتصر على دراسة آليات المساءلة والشفافية لارتباط هاتين الآليتين ببعضهم البعض، وأهميتها في مكافحة الفساد، كما أننا سنتناول ظاهرة الفساد الإداري تجنباً للخوض في كل أنواع الفساد.

الحدود الزمانية: لقد حددت فترة الدراسة من (2010-2014) لما شهدته هذه المرحلة من تغيرات وتطورات على مستوى الإدارة المحلية.

الإطار المنهجي:

لقد تم الاعتماد على مناهج ومقتربات اقتضتها طبيعة الموضوع:

المنهج التاريخي: يركز على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية بطريقة علمية صحيحة، ويتألف هذا المنهج من مجموعة من الخطوات والمراحل المتداخلة، حيث يساعدنا هذا المنهج على تتبع مسار تطور الإدارة المحلية من جهة، ومن جهة ثانية لا يمكن دراسة الحاضر وفهمه إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه.⁽¹⁾

(1) مصطفى رحي عليان، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صنعاء، 2000، ص5.

منهج تحليل المضمون: استخدم هذا المنهج في تحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية واجتماعية، واقتصادية، وسياسية في المجتمعات الإنسانية، في الماضي والحاضر والمستقبل، ويمتاز هذا المنهج بالاعتماد على الدراسات الميدانية والوثائق والإحصائيات ومختلف وسائل الإعلام للوصول إلى مواقف وراء معبرة على واقع معين، تسمح للباحث الحصول على المعلومات بصورة واقعية دون تدخل منه مما يجعل تحليله صحيحا، ويساعدنا هذا المنهج في تحليل القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية بالجزائر. (1)

المقتربات:

المقترح القانوني المؤسسي: ويبرز استخدام هذا المقترح بشكل جلي من خلال التطرق إلى النظام القانوني الذي يحكم التسيير المؤسسي للإدارة المحلية في الجزائر. مقترح المؤسسة الجديدة: وذلك من خلال تركيز الدراسة على الخصائص والمعايير التي يجب ان تتصف بها المؤسسات الإدارية لتحقيق الكفاءة والفاعلية.

أدبيات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة المحلية أو ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر، ومن بين هذه الأدبيات ما يلي:

- كتاب حول "الحكمانية قضايا وتطبيقات" لزهير الكايد الصادر في 2003 تعرض فيه الكاتب إلى مفهوم الحكمانية في دول عربية وغربية، مع إعطاء جملة من الاقتراحات لتحقيق الحكمانية، وارتباطا بموضوع الدراسة جاء الفصل الخامس من هذا الكتاب ليعالج مسألة الحكمانية اللامركزية نظرا لأهمية التي تكتسبها اللامركزية في منظومة الحكم الراشد.

(1) محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان: دار وائل، 1999، ص49.

- كتاب "الحوكمة البيئية العالمية" لكل من صالح زياتي ومراد بن السعيد الصادر سنة 2010، حيث تناول مفهوم الحوكمة، جذورها وتعريفاتها، صيغها ومستوياتها بصفة عامة.
- دراسة لمحمد حليم تمام بعنوان "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر" 2011 حيث ركز على التعرف على ماهية الفساد السياسي وتحديد أشكاله وكشف عن أسبابه وآثاره وفق دراسة نظرية، ثم أسقطها على واقع الجزائر من خلال محاولة فهمه لمختلف الظروف والمعطيات التي شجعت على نمو الفساد السياسي وانتشاره فيها، وفي الأخير حاول تقديم بعض الحلول لمحاربة الفساد السياسي، وذلك بوضع إصلاح شامل وتوفير الإرادة السياسية والشعبية الواعية.

أما الرسائل :

- بلال عروفي في مذكرته بعنوان "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية دراسة حالة الجزائر (2011-2012)" حيث تناول فيها مفهوم الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد داخل المجالس المحلية والبدائل الممكنة من السياسات المعتمدة لمكافحة الفساد وتناول الإدارة المحلية في الجزائر وواقع الفساد داخل الوحدات المحلية ودور الحوكمة المحلية في مكافحة الفساد داخلها.
- وما سنضيفه في دراستنا هو معرفة دور الحوكمة المحلية من خلال آليتي المساءلة والشفافية في بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليل الفساد وركزت الدراسة على الفساد الإداري.

الإطار المفاهيمي (الإيتومعرفي) للدراسة:

الحوكمة المحلية: هي عبارة عن استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (1)

الفساد الإداري: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة. (2)

الإدارة المحلية: يقصد بها تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصه على أساس جغرافي، حيث يتولى شخص معنوي عام محلي تقديم الخدمات للمواطنين ورعاية مصالحهم في جزء معين من إقليم الدولة. (3)

هندسة الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول و خاتمة بالمحتويات التالية :

تم تناول المقدمة وأهمية الدراسة وأهدافها، كما عرضنا الإشكالية والفرضيات ، وتم التطرق إلي أهم المناهج والاقترابات المستعملة في الدراسة، وإبراز أدبيات الدراسة وصولاً إلي نوع الكتب المستعملة.

ثم تناولنا الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة و فيه ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الفساد الإداري من تعريف وأسباب ظهوره، وأهم مظاهره وأثاره، أما المبحث الثاني يتعلق بمفهوم الإدارة المحلية وبناء القدرات تم فيه إدراج كل من: تعريف الإدارة المحلية، بناء القدرات، وأهداف كل منهما وكل ما يتعلق بالمفهوم، أما المبحث الثالث تناولنا فيه كذلك مفهوم الحوكمة المحلية وتم التطرق إلى تعريفها وعوامل ظهورها على المستوى الوطني أولاً ثم على المستوى المحلي، وأهم مرتكزاته.

(1) بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء القدرات الإدارة المحلية ورقة مقدمة في ملتقى حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية، يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص4.

(2) لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، الأردن: دار الكندي، 2009، ص28.

(3) هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية، عمان: دار الثقافة، 2004، ص10.

الفصل الثاني بعنوان واقع الإدارة المحلية في الجزائر تناولنا فيه أيضا ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول الذي يتناول التنظيم الإداري المحلي بعد إقرار التعددية، من خلال التطرق إلى تنظيم الوحدات المحلية في قانوني (90-09) و (90-08) لكل من الولاية والبلدية، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه طبيعة الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية فأعطينا نظرة حول واقع الإدارة العامة في الجزائر، ثم تناولنا خلفيات انتشار الفساد الإداري على المستوى المحلي، أما المبحث الثالث تناولنا فيه إصلاح قانون الإدارة المحلية من خلال التطرق إلى قانون (11-10) المتضمن قانون البلدية، وقانون (12-07) المتضمن قانون الولاية.

الفصل الثالث بعنوان آليات الحوكمة المحلية في قانون الإدارة المحلية، تناولنا فيه ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مؤشر الشفافية من خلال تحديث مفهوم الشفافية، وواقعها في قانون الإدارة المحلية ، أما المبحث الثاني تضمن مؤشر المساءلة حيث تم التطرق إلى مفهومها وواقعها أيضا على مستوى التنظيم الإداري المحلي ، أما المبحث الثالث تناولنا فيه مقترحات لبناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد، حيث يتم التطرق إلى واقع إصلاحات قانون الإدارة المحلية ومكافحة الفساد في الجزائر وفي الأخير تطرقنا إلى الحديث عن استراتيجيات بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد.

الخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها والتوصيات.